الأمم المتحدة

A/C.3/65/SR.32

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

Distr.: General
27 January 2011
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثانية والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد الشامي (نائب الرئيس) ..... (اليمن)

المحتويات

التزام دقيقة صمت تكريما لذكرى السيد نيستور كيرشنير، الرئيس السابق لجمهورية الأرجنتين

البند ٦٨ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى:

Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

10-60509X (A)

في غياب السيد تومو مونيّ (الكاميرون)، تولى السيد الشامي (اليمن) (نائب الرئيس) رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٦.

تكريما لذكرى الرئيس نيستور كيرشنير الرئيس السابق لجمهورية الأرجنتين

١ - **السيد سيلوس** (البرازيل) **والسيدة كالسيناري فان ديرفيلد** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): أشادا بذكرى السيد نيستور كيرشنير.

٢ - بناء على دعوة نائب الرئيس، التزم أعضاء اللجنة دقيقة صمت تكريما لذكرى السيد نيستور كيرشنير الرئيس السابق لجمهورية الأرجنتين.

البند ٦٨ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع) **(A/65/36)**

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية** (تابع) (A/65/87, A/65/119, A/65/156, A/65/162, A/65/171, A/65/207, A/65/222, A/65/223, A/65/224, A/65/227, A/65/227/Add.1, A/65/254, A/65/255, A/65/256, A/65/257, A/65/258, A/65/259, A/65/260, A/65/260/Corr.1, A/65/261, A/65/263, A/65/273, A/65/274, A/65/280, A/65/280/Corr.1, A/65/281, A/65/282, A/65/284, A/65/285, A/65/287, A/65/288, A/65/310, A/65/321, A/65/322, A/65/340 et A/65/369)

(ج) **حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين** (تابع) (A/65/331 A/65/364, A/65/367, A/65/368, A/65/370 et A/65/391)

٣ - **السيد إيرازوريس** (شيلي): قال، متحدثا باسم مجموعة ريو، إنه يركز على احترام حقوق الإنسان الخاصة بجميع المهاجرين، وهي مسألة هامة بصفة خاصة بالنسبة للأمريكتين حيث تركيبة المجتمع الحالي هي نتيجة تدفق الهجرات في الماضي والحاضر. وإذ يعرب أعضاء مجموعة ريو عن فخرهم لتعدد الأعراق وتعدد الثقافات في بلدانهم، يرون أن الهجرات تثري مجتمعاتهم، ولكنهم يأسفون لأن إسهام المهاجرين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات التي تستقبلهم لم تُعطَ حق قدرها من الاعتراف، علما بأن هذه المشكلة تتفاقم بسبب ما للأزمات العالمية من آثار اقتصادية ومالية واجتماعية.

٤ - وأضاف أن مجموعة ريو تعترض على اعتماد قوانين وأنظمة تجرّم هؤلاء الذين ليس عندهم أوراق ثبوتية. وإذ ترفض المجموعة الاعتقال غير القانوني، فإنها تحث الدول الأعضاء على احترام كرامة المهاجرين وحقوق الإنسان الخاصة بهم، وإلغاء القوانين التي تم اعتمادها لأسباب سياسية والتي تشجع ضمنيا الهجرة غير الشرعية، والامتناع عن اتخاذ تدابير تمييزية أو مهينة لبعض المجموعات من الأشخاص.

٥ - وإذ أعرب عن اتفاقه مع المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين على أن الدول لا تضع في الاعتبار حقوق الإنسان في سياساتها المتعلقة بإدارة الهجرة، مما يترتب عليه آثار سلبية لا على حماية المهاجرين غير النظاميين فحسب بل أيضا على جميع المهاجرين وعلى سائر مجتمع البلدان المضيفة، ترى مجموعة ريو أنه من الأمور المقلقة أيضا أن الشبكات الإجرامية الدولية جعلت من تهريب المهاجرين أحد مجالات أنشطتها. وقد تعهدت الدول الأعضاء في مجموعة ريو مضاعفة جهودها لمكافحة الاتجار بالبشر، بما في ذلك الاتجار بالمهاجرين واستغلالهم بجميع أشكاله، وتعهدت بضمان حماية ضحايا هذه الجرائم ومساعدتهم، لا سيما النساء والأطفال والمراهقين، واضعة في الاعتبار احتياجاتهم

الخاصة. وتدعو المجموعة بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد إلى تحسين تنسيق عملها لكي تكافح معا ضد هذه الظاهرة.

٦ - وأضاف أن مجموعة ريو تعترف أيضا بأهمية حق المهاجرين في العودة بأمان كامل إلى بلدانهم الأصلية، وبالحاجة إلى توفير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الملائمة لتنميتهم.

٧ - ومضى يقول إنه لا بد من مواصلة محاربة العنصرية وكراهية الأجانب، والاستمرار في الدفاع عن حقوق الإنسان للمهاجرين، لا سيما مع مراعاة احتياجات أكثر الفئات ضعفا، مثل الشباب. وفي هذا الصدد، تعرب مجموعة ريو عن سرورها لأن المنتدى العالمي الرابع حول الهجرة والتنمية سوف يتناول في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ مسألة حقوق الإنسان والهجرات.

٨ - **السيد سيلوس** (البرازيل): قال، متحدثا باسم الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها، إنه يؤكد على أن حقوق الإنسان عالمية الطابع وغير قابلة للتجزئة ومتكاملة، وتسهم في تعزيز السلام والتنمية المستدامة. ومن هذا المنطلق، وافقت السوق المشتركة على إنشاء معهد للسياسات العامة لحقوق الإنسان مسؤول عن المساهمة في تعزيز سيادة القانون وضمان ممارسة حقوق الإنسان في الدول الأعضاء.

٩ - وقال إنه يشعر بالقلق إزاء ما للأزمة الاقتصادية والمالية من آثار على إعمال جميع حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في التنمية، ولذلك فإن الدول الأعضاء في السوق المشتركة والبلدان المنتسبة إليها تطلب من البلدان المتقدمة أن تفي بالتزاماتها فيما يتعلق بتخصيص ٠،٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥.

١٠ - وأضاف أن الدول الأعضاء في السوق المشتركة والبلدان المنتسبة إليها، نظرا لأنها متحدة في محاربة التمييز، فإنها تريد أن تذكر بصفة خاصة تزايد التعصب الديني والحاجة إلى مكافحة التحريض على الكراهية من خلال الحوار والتعليم. وإذ تشجب أيضا التمييز على أساس التوجه الجنسي، تطلب إلغاء العقوبات الجزائية المفروضة على الأشخاص بسبب توجههم الجنسي، وتحث جميع الدول على مضاعفة جهودها لوضع حد لأعمال العنف.

١١ - واقتناعا منها بأن الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري يجب أن تدخل حيز التنفيذ بدون تأخير، فإن بلدان السوق المشتركة تطلب من جميع الدول النظر في التصديق في أقرب وقت ممكن على الاتفاقية لأنها تكرس الحق في الحقيقة، وهو أمر لا غنى عنه لتعزيز العدالة والحقوق الأساسية لأسر المفقودين.

١٢ - وأضاف أن الدول الأعضاء في السوق المشتركة والبلدان المنتسبة إليها تعيد تأكيد دعمها للنداء الذي وجهته الأمم المتحدة من أجل اعتماد وقف اختياري لعقوبة الإعدام على أمل إلغائها، وإذ تؤكد على أهمية مجلس حقوق الإنسان، وهو الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة المسؤولة عن المعالجة المتعددة الأطراف والموضوعية والنزيهة لمسألة حقوق الإنسان، تكرر من جديد رغبتها في المساهمة في تحسين فعالية أعمال المجلس.

١٣ - **السيد فينافيزير** (ليختنشتاين): رأى أنه ينبغي أن يكون استعراض أنشطة وعمليات مجلس حقوق الإنسان فرصة لتحسين الآليات التي وضعها لنفسه. وهو متفق مع معظم الوفود على أن جعل المجلس هيئة رئيسية في الأمم المتحدة ليس في الوقت الراهن أفضل حل، وربما لا يكون ذلك مستصوبا من حيث أن ذلك يفترض تعديل ميثاق الأمم المتحدة. غير أن إدخال العديد من التحسينات عليه أمر ممكن

ولازم، لا سيما فيما يتعلق بفاعلية واتساق العلاقات بين المجلس والجمعية العامة، وخاصة اللجنة الثالثة واللجنة الخامسة. فينبغي النظر في مشكلة الموارد المخصصة للمجلس من أجل تمويل قراراته. وترى ليختنشتاين أن نجاح الاستعراض من شأنه أن يعزز بشكل كبير تصرّف الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

١٤ - وإذ لاحظ أن العديد من الثغرات لا تزال قائمة في تنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان، شدد على الدور الحاسم الذي يضطلع به المجلس وآلياته المتعلقة بالرصد، مثل الإجراءات الخاصة، والاستعراض الدوري الشامل، والأجهزة والهيئات المنشأة بموجب معاهدات لمساعدة الدول على تعزيز وحماية حقوق الإنسان وضمان ممارستها. وبالمثل، لا يمكن للاستعراض الدوري الشامل أن يكون مفيدا إلا إذا تم تنفيذ التوصيات المنبثقة عنه. ويتعين على الدول أن تشرح سبب عدم تنفيذ هذه التوصيات وتقديم تقرير مرحلي عن التقدم المحرز في تنفيذها.

١٥ - وقال، في معرض إعرابه عن الأسف لأن عمل المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة يتعرضون في كثير من الأحيان إلى الانتقاد، إن ليختنشتاين تشدد على ضرورة الحفاظ على استقلال هذه الآليات وعلى استطاعة الاعتماد على تمويل كافٍ ومتوقع من أجل تحقيق هذا الغرض، مما يسمح بتعيين أفضل الخبراء في هذه الوظائف.

١٦ - واقتناعا منه بأن لدى الدول الأطراف في الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان مصلحة في التعاون مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، لا سيما من خلال تقديم تقاريرها بدون تأخير، قال إن ليختنشتاين تلاحظ مع ذلك أن التأخير المتراكم عن هذه الآليات فيما يتعلق باستعراض التقارير يستدعي تحسين أساليب عملها.

١٧ - **السيد بوت** (باكستان): قال، في معرض الإشارة إلى أنه قد تم إحراز تقدم في تطوير الإطار التشريعي لقانون حقوق الإنسان، إنه يحث المجتمع الدولي على اتخاذ التدابير اللازمة لحماية البشرية من الأشكال المعاصرة للتمييز والظلم، وإزالة العقبات التي تعترض الممارسة الفعلية لحقوق الإنسان.

١٨ - وأضاف أن تطبيق الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان لا يزال يتعرض للعرقلة، ولا يزال هناك الملايين من الأشخاص المحرومين من حقهم الأساسي في تقرير المصير على الرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة ينص على ذلك فضلا عن العهدين الدوليين. ويتعين على المجتمع الدولي أن يسعى لكي يمارس الناس هذا الحق الأساسي بنفس التصميم الذي تحلى به في مكافحته الفصل العنصري.

١٩ - وإذ أشار إلى أنه ليس هناك من صك دولي لحقوق الإنسان يصنف هذه الحقوق، قال إن باكستان تعرب عن أسفها لأن النظام العالمي الحالي يعتمد على مبادأي الانتقائية، والاستغلال الاقتصادي والسياسي، ويلاحظ أنه تترتب على المساس بفئة من الحقوق عواقب تمس حقوقا أخرى، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى المساس بجميع الحقوق. وقد أنشأ إعلان وبرنامج عمل فيينا صلة بين الفقر وانتهاكات حقوق الإنسان. وعليه ينبغي أن تكون محاربة الفقر الموضوع الرئيسي لآليات الدفاع عن حقوق الإنسان وأن ترمي استراتيجيات التنمية لا إلى تعزيز النمو الاقتصادي فحسب بل أيضا إلى بناء مجتمعات أكثر إنصافا، منفتحة ونزيهة، يستطيع الجميع أن يستفيد، على قدم المساواة، من فوائد العولمة.

٢٠ - وأضاف أن القانون الدولي لحقوق الإنسان يجب أن يتطور على امتداد تاريخ البشرية الخالد لكي يضع في الاعتبار المشاكل الجديدة. وهكذا فإن تصاعد العنصرية والميل إلى الإساءة إلى الديانات، لا سيما إلى الإسلام، ينبغي أن يشجع

المجتمع الدولي على أن يكون له رد فعل من خلال اتخاذ تدابير لوضع حد للتجاوزات المرتكبة باسم حرية التعبير.

٢١ - وأضاف أن باكستان تعلق أهمية كبيرة على عمل جميع المقررين الخاصين، ولكنها تحذر من تسييس أعمالهم وتحثهم على الحفاظ على استقلالهم ونزاهتهم من خلال العمل ضمن حدود ولاياتهم. وأشار إلى أن الدستور الباكستاني يقوم على مبادأ المساواة في الحقوق والمساواة في معاملة جميع المواطنين. وقد وضعت الحكومة المنتخبة ديمقراطيا المواطن في صميم أنشطتها، وتعتزم السير على خطى مؤسس الدولة محمد علي جناح من خلال تنمية روح التسامح والاحترام والاعتدال. وإن وسائل الإعلام الباكستانية هي من بين أكثر وسائل الإعلام حرية وديناميةفي جنوب آسيا؛ ويلعب المجتمع المدني دورا نشطا من خلال تقديم المساعدة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، ويتخذ النظام القضائي المستقل تدابير تضمن الدفاع عن حقوق جميع المواطنين الدستورية.

٢٢ - ومضى يقول إن باكستان، بوصفها طرفا في جميع الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، صدقت في الآونة الأخيرة على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، الأمر الذي يدل بشكل واضح على أولويات حكومته. وفي منطقة تعاني من الإرهاب والتطرف، تظل إرادة بلده في محاربة هذه الآفات قوية، كما يتضح ذلك من التضحيات التي يقدمها السكان المدنيون وقوات الأمن فيه. ولم تزعزع الصعوبات التي تعرض لها في الآونة الأخيرة على المستوى الإنساني عزيمته، وتعتمد باكستان على الدعم والمساعدة المقدمة من المجتمع الدولي لمساعدتها على القضاء على هذه التهديدات التي يواجهها على أرضه.

٢٣ - **السيد ماكلي** (نيوزيلندا): قال إن بلده يضع منذ مدة طويلة مسألة حقوق الإنسان في قلب سياساته الوطنية والخارجية - والبرهان على ذلك العديد من الصكوك الدولية التي انضمت إليها نيوزيلندا - ويؤمن بلده بضرورة المحافظة على الحوار البنّاء لتحسين حالة البلدان التي في أشد الحاجة إلى هذا الحوار. وبالتالي، إذ تعرب نيوزيلندا عن قلقها إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان في السودان، ولا سيما في دارفور، فإنها تطلب من السلطات في شمال السودان وجنوبه العمل على أن يتم الاستفتاء المقرر إجراؤه في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ في موعده، وتحث الحكومة السودانية على احترام نتائجه. وتحث أيضا البلد على التعاون مع الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان. وإذ تعتبر أن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث تعرض للاغتصاب أكثر من ٥٠٠ شخص - معظمهم من النساء والفتيات - جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، تدعو حكومة البلد والجهات الدولية الفاعلة إلى أن تفعل كل شيء ممكن لحماية المدنيين وتقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة. وفي الصومال، حيث يتم انتهاك حقوق الإنسان بشكل يومي، يستمر الوضع الإنساني في التدهور علما بأن البلد طلب معونة المجتمع الدولي.

٢٤ - وأضاف أن بلده يساوره القلق بسبب حالة المدافعين عن حقوق الإنسان والأقليات، لا سيما أعضاء الطائفة البهائية، في جمهورية إيران الإسلامية، وقال إن مجلس حقوق الإنسان، بعد استعراضه التقرير الدوري الشامل لهذا البلد، طلب إلغاء عقوبة الرجم. ودعا كذلك إلى الوقف الفوري لجميع أعمال العنف المرتكبة في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، كما دعا إلى رفع القيود المفروضة على الحركة من أجل السماح بوصول المعونة الإنسانية. وبالنسبة لميانمار، قال إنه يؤيد عقد الانتخابات المقبلة، ويحث الحكومة على أن تسمح بتعبير كل الفئات عن رأيها، لا سيما من

خلال الإفراج الفوري عن السجناء السياسيين. وإذ يساور نيوزيلندا بالغ القلق بسبب المعلومات التي تفيد بتشريد الأطفال وتجنيدهم، فإنها تطلب من السلطات الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الطفل.

٢٥ - وفيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، قال إنه يدعو بيونغيانغ إلى التعاون مع الآليات الإنسانية للأمم المتحدة واستقبال المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في هذا البلد. وبالانتقال أخيرا إلى منطقته، قال إنه يعرب عن الأسف بسبب انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في فيجي منذ الانقلاب العسكري في عام ٢٠٠٦ وإلغاء الدستور في عام ٢٠٠٩، ويحث البلد على الإصغاء إلى النداءات الواردة من البلدان المجاورة من أجل عودة النظام الدستوري.

٢٦ - **السيد وانغ** مين (جمهورية الصين الشعبية): قال إنه يلاحظ أنه بعد عشر سنوات من اعتماد إعلان الألفية تم إحراز تقدم كبير على الصعيد العالمي في مجال حقوق الإنسان، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالحق في التنمية، ولكن الأزمة المالية الدولية والكوارث الطبيعية عرقلت في العديد من البلدان النامية الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إنه يعرب عن أسفه بسبب تزايد العنصرية والفاشية الجديدة والنازية الجديدة في العالم، وأشكال التمييز التي تولدها هذه الأيديولوجيات. وأعرب عن أسفه لأن العمل على تعزيز حقوق الإنسان يعرقله تسييس الهيئات ذات الصلة، ويتم استخدامها للتدخل في الشؤون الداخلية لبعض البلدان.

٢٧ - وأضاف أن الصين، رغبة منها في تصحيح هذا الوضع، توصي أولا أن تركز الدول الأعضاء على الحق في التنمية لكي تتمكن جميع الدول من الاستفادة من آثار العولمة. ويتعين على المجتمع الدولي مواصلة تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل الحق في السكن والغذاء والصحة. وثانيا، يجب على البلدان أن تضاعف جهودها من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز ضد الفئات المستضعفة وتعزيز تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان بشكل فعّال. وثالثا، يجب على الدول الأعضاء أن تتخلى عن التسييس والمواجهة في التبادلات في مجال حقوق الإنسان من أجل الحفاظ على الحوار والتفاهم. كما يجب عليها الاستفادة الكاملة من المنتدى الذي توفره الأمم المتحدة ومعالجة مسألة حقوق الإنسان بطريقة بناءة.

٢٨ - ومضى يقول إن لاستعراض مجلس حقوق الإنسان لما يحدث هدفا عاما يتمثل في زيادة فعالية المجلس وتمكينه من معالجة قضايا حقوق الإنسان بطريقة نزيهة وموضوعية، وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ الذي يعتمد عليه. ويتعين الانتباه إلى عدم تسييس هذا الاستعراض والتشكيك في طريقة عمل وافقت عليها الدول الأعضاء. فالصين من جانبها، علما بأنها دولة نامية، تلتزم بإنجاز المهمة الصعبة التي تقوم على تطوير اقتصادها وتحسين الحياة اليومية لمواطنيها، علما بأن عشرات الملايين منهم يعيشون في حالة من الفقر. وهكذا، فإنها تضع في الوقت الراهن للسنوات العشر المقبلة الخطة الخمسية الثانية عشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج تخفيف حدة الفقر من خلال التنمية. ويتعين عليها أيضا أن تواصل جهودها في مجال الديمقراطية وسيادة القانون: وهي تخطط لتعديل قانونها الجنائي من أجل الحد من عدد الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام، وقد عدّلت تشريعها من أجل القضاء على التمييز ضد الأشخاص المصابين بالتهاب الكبد باء، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والجزام. وقال إنها أيضا مستعدة لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية الأخرى الراغبة في المشاركة في حوار دولي من أجل تعزيز حقوق الإنسان.

٢٩ - **السيدة كالسيناري فان دير فيلدي** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): أكدت أن بلدها ملتزم بحماية الحريات الأساسية وحقوق الإنسان القائمة على تطبيق الصكوك الدولية ذات الصلة. وقد أنشأ بلدها ديمقراطية إنسانية ترتكز على مصالح واحتياجات وأماني الشعب، الذي بلغت مشاركته السياسية اليوم مستويات تاريخية. وحققت حقوق الإنسان فتوحات تعكس سعي الإنسان المستمر لحفظ كرامته وحريته عبر الثقافات والحضارات. والبلدان التي تدعي بأنها تدافع عن حقوق الإنسان تطبق في الواقع معايير مزدوجة: ويمكن للمرء أن يتساءل عن الجرائم التي ارتكبتها القوى الإمبريالية ضد شعبي العراق وأفغانستان، أو عن مذابح الأبرياء المرتكبة في قطاع غزة، أو عن الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري الذي تفرضه على كوبا، في الوقت الذي توجه فيه اتهامات إلى دول ذات سيادة تحت ذريعة القيام ''بحرب على الإرهاب''.

٣٠ - وأضافت أن فنزويلا من جانبها تعمل جاهدة بنجاح من أجل الحد من الفقر وعدم المساواة - وهذا ما تشهد به اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتحترم فنزويلا بشكل كامل الحريات الديمقراطية وتعمل على تعزيز جميع حقوق الإنسان وكذلك على تعزيز التعاون الإقليمي في هذا المجال. ويجب الترحيب في هذا الصدد بإنشاء مجلس حقوق الإنسان التابع للتحالف البوليفاري لشعوب قارتنا الأمريكية، وبمجلس حقوق الإنسان التابع لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية، وهما منتديان مناسبان لمناقشة المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان مناقشة متعمقة. وتوجه فنزويلا بمناسبة الذكرى المئوية الثانية لاستقلالها نداء من أجل إضفاء الطابع العالمي على حقوق الإنسان.

٣١ - **السيد غولدجينوفسكي** (أستراليا): قال إن بلده وضع بعد إجراء مشاورات وطنية إطارا وطنيا لحقوق الإنسان يرتكز على التعليم والإعلام. وقد التزمت أستراليا بالحقوق الأساسية للشعوب الأصلية، وتسعى جاهدة للقضاء على عدم المساواة في الحقوق بين الأستراليين من الشعوب الأصلية والأستراليين من غير الشعوب الأصلية.

٣٢ - وفي مجال حماية حقوق الإنسان في فترات النزاع المسلح، قال إن أستراليا هي البلد الثاني عشر من حيث المساهمة في ميزانية عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وتلاحظ في نفس الوقت وجود فجوة بين التوقعات الجماعية والقدرات الفعلية لقوات حفظ السلام على الأرض. وتدعم أستراليا الدراسة التحليلية التي قامت بها إدارة عمليات حفظ السلام وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، مما سيسمح بتعزيز قدرة الأمم المتحدة على حماية المدنيين من حالات العنف الجنسي في فترات النزاع.

٣٣ - وبمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ترحب أستراليا بإنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتشير أيضا إلى التزامها بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبالقضاء على عقوبة الإعدام. وقال إنه يرحب بشكل خاص بإلغاء عقوبة الإعدام في أنغولا ومنغوليا فضلا عن الجهود التي تبذلها الفلبين لمكافحة حالات العنف الجنسي في فترات النزاع المسلح. غير أنه يُعرب عن أسفه للظروف السياسية التقييدية في ميانمار والطريقة التي يتم بها معاملة المدافعين عن حقوق الإنسان والأقليات في جمهورية إيران الإسلامية، وهو بلد لا يزال يلجأ إلى عقوبة الإعدام عن طريق الرجم والشنق. وتعرب أستراليا أيضا عن قلقها بسبب الحالة السائدة في زمبابوي، حيث ما زالت حرية الرأي مكممة، وبالحالة في فيجي التي تعرقل حكومتها غير الديمقراطية الحريات الفردية، وبالحالة في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية التي يعاني فيها السكان من جميع أنواع أبسط انتهاكات حقوق الإنسان.

٣٤ - وإزاء هذه الحالة العالمية، قال إن أستراليا لا تزال ملتزمة باتباع النهج المتعدد الأطراف والبنّاء في مجال حقوق الإنسان. واقتناعا منها بأن التعليم هو أفضل طريقة لمحاربة الفقر، قال إنها تعتزم تخصيص ٥ بليون دولار للتعليم في العالم بحلول عام ٢٠١٥. وأخيرا، تشير أستراليا إلى العلاقة بين الأهداف الإنمائية للألفية وحقوق الإنسان، وتحث المجتمع الدولي على الاعتراف بأهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أجل تحقيق التنمية.

٣٥ - **السيد أوليباري** (كوستاريكا): قال إن تاريخ سيادة القانون في كوستاريكا يعود إلى القرن التاسع عشر، وإن بلده هو من بين أول البلدان التي انضمت إلى الصكوك الدولية الرئيسية في مجال حقوق الإنسان. وقد سمح إلغاء الجيش منذ حوالي ٦٠ سنة بتوجيه الموارد المالية نحو استثمارات يستفيد منها بشكل مباشر السكان وتضمن بالتالي التمتع بهذه الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في إطار نظام قائم على التضامن دون تمييز، وفي إطار احترام الحقوق الفردية التي تضمنها الصكوك الدولية المتصلة بحقوق الإنسان المطبقة بشكل مباشر في القانون المحلي.

٣٦ - وعلى المستوى المتعدد الأطراف، قال إن كوستاريكا ترى أن حقوق الإنسان يجب أن تكون عنصرا يشمل جميع أعمال الأمم المتحدة. والواقع أن محاربة الفقر وتعزيز حقوق الإنسان يعزز بعضهما البعض؛ ومن الأهمية بمكان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال التأكيد على البعد الأخلاقي للتنمية. وتلتزم كوستاريكا أيضا بمكافحة التمييز، لا سيما ضد الأقليات. ونظمت، بالتعاون مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، حلقة دراسية مكرسة لوضع خطط وطنية لمكافحة التمييز في إطار التحضير للسنة الدولية للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي التي سيتم الاحتفال بها في عام ٢٠١١. وفيما يتعلق بالمهاجرين، ترحب كوستاريكا بنسبة من المهاجرين تفوق النسبة التي ترحب بها معظم البلدان المصنعة أي ١١ شخصا من أصل ١٠٠ شخص.

٣٧ - وأضاف أنه يجب احترام حقوق الإنسان عند الاضطلاع بأنشطة حفظ السلام والأمن الدوليين، وفي عمليات التدخل أثناء الصراعات وبعدها، وفي مكافحة الإرهاب. وقال إنه يرحب بإنشاء مكتب أمين المظالم لمساعدة لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان والأفراد والكيانات المرتبطة بهما، على الرغم من استمرار وجود صعوبات في التغلب على هذه المشاكل. ويرحب أيضا بالاتجاه الحالي نحو إلغاء عقوبة الإعدام والمبادرات الأخيرة لمكافحة التعذيب. وأخيرا، يرحب بتطور المجتمع الدولي نحو مفهوم عالمي لحقوق الإنسان يتخلى عن النظرة البالية للدولة بوصفها ''مقياسا لكل شيء'' من أجل وضع الإنسان في صميم اهتماماتها، ويحث جميع الدول على التعاون من أجل مكافحة الإفلات من العقاب.

٣٨ - **السيدة شينوهارا** (اليابان): قالت إن تعزيز وحماية حقوق الإنسان أمران أساسيان لتحقيق السلام والاستقرار العالميين. ولا يمكن إعمال هذه الحقوق إلا في مجتمع مدني مستنير مما يتطلب بذل جهود متواصلة في مجال تمكين الفرد وتعزيز قدراته. وإن اليابان باسم مفهوم الأمن البشري، تسعى من أجل تمكين كل شخص من تحقيق إمكانياته والعيش بكرامة.

٣٩ - وأضافت أن اليابان التي تتحاور بشأن مواضيع تتصل بحقوق الإنسان مع مختلف البلدان لا سيما في آسيا، قدمت في الدورة الخامسة عشرة لمجلس حقوق الإنسان قرارا (A/HRC/15/L.17) يرمي إلى تقديم مساعدة تقنية إلى كمبوديا وتأمل أن اعتماد هذا القرار سوف يسهل التعاون بين المجتمع الدولي وهذا البلد. وسوف تواصل اليابان من

ناحيتها تقديم الدعم الذي سبق أن قدمته إلى كمبوديا من أجل إعداد قانونها المدني، وقانون الإجراءات المدنية فيها، من خلال توفير الدعم عند تطبيقهما.

٤٠ - وفيما يتعلق بمسألة استمرار التحامل والتمييز ضد مرضى الجزام، قالت إن اليابان، التي ساهمت في وضع المبادئ والمبادئ التوجيهية التي أعدتها اللجنة الاستشارية لحقوق الإنسان من أجل القضاء على التمييز ضد الأشخاص المصابين بالجزام وأفراد أسرهم، قدمت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ مشروع قرار في هذا الشأن؛ وتعتزم اليابان تقديم قرار آخر إلى اللجنة الاستشارية هذه السنة.

٤١ - **السيدة أبو بكر** (الجماهيرية العربية الليبية): قالت في معرض تقديرها للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في مجال حماية حقوق الإنسان، إنها ترى أن التمتع الفعلي بهذه الحقوق غير مكتمل بسبب الانتهاكات الصارخة في العديد من مناطق العالم، لا سيما في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث الشعب الفلسطيني محروم من حقه في تقرير المصير. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية الاهتمام إلى أقصى حد بهذه الانتهاكات، لا سيما أن المجتمع الدولي يسعى إلى إصلاح النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان من خلال إنشاء مجلس حقوق الإنسان الذي سوف يتم النظر قريبا في أنشطته في جنيف ونيويورك.

٤٢ - وأضاف أن البلدان النامية محرومة من حقها في التنمية بسبب الظروف الاقتصادية غير المؤاتية، مما يجعلها تعتمد على غيرها، ويقوض استقرارها الاجتماعي، ويشجع الهيمنة ويؤدي إلى الفقر والجهل والمرض. ولا تثير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نفس الاهتمام الذي تثيره الحقوق المدنية والسياسية، على الرغم من أنه من المفترض أن تكون جميع الحقوق مترابطة ومتكاملة، بما في ذلك الحق في التنمية الذي لا يشير إلى النمو الاقتصادي فحسب بل يؤدي إلى تحسين حالة الشعوب، ولا سيما أولئك المظلومين والمهمشين من أجل تحقيق العدالة والمساواة والتنمية المستدامة للجميع.

٤٣ - ومضت تقول إن ليبيا، اقتناعا منها بالطبيعة المقدسة لكرامة الإنسان، انضمت إلى جميع الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وأقر مجلس الشعب الليبي العام قانونا يضمن الحريات والحقوق الأساسية، في حين أن الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان ألغت العقوبات المهينة، وحدّت إلى أقصى حد من عقوبة الحرمان من الحرية، وشددت على العقوبات المفروضة على مرتكبي أعمال التعذيب والعنف.

٤٤ - وأضافت أن التناقض في موقف المجتمع الدولي إزاء انتهاكات حقوق الإنسان يثير مع ذلك نوعا من عدم اليقين ونقصا في مصداقية العدالة، بالإضافة إلى خشية إقامة نظام يقوم على الكيل بمكيالين، بدافع من اعتبارات إيديولوجية وسياسية.

٤٥ - ومضت تقول إن الجماهيرية العربية الليبية تأسف أخيرا لأنه لا يتم النظر إلى حقوق الإنسان على أنها التزام أخلاقي أو قانوني، ولا تخضع لقواعد محددة، ولكنها تستخدم كوسيلة للضغط من أجل تحقيق أهداف سياسية واقتصادية.

٤٦ - **السيدة رشيد** (فلسطين): قالت إنها تعرب عن امتنانها للمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ على تقريره عن الانتهاكات اليومية المنهجية لحقوق شعب بأكمله من جانب إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال، سواء أكانت الانتهاكات تتعلق بالحق في تقرير المصير أم الحياة أم الملكية أم الغذاء أم القوت أم المأوى أم التعليم أم الصحة أم التنمية أم المياه أم حرية الحركة أم حرية العبادة، وكلها انتهاكات أدت إلى تفكك المجتمع والأسر الفلسطينية وتمزق الأرض الفلسطينية.

فإسرائيل تقتل وتجرح وتشوه المدنيين الفلسطينيين باستخدام القوة المفرطة والعشوائية، وتقوم بعمليات قتل خارج نطاق القانون واغتيالات مستهدفة، وتحتجز بصورة تعسفية الآلاف من المدنيين، وتسيء معاملة السجناء الفلسطينيين وتذلهم وتعذبهم، وتدمر المنازل وممتلكات الفلسطينيين، وتلغي تصاريح إقامة الفلسطينيين في القدس الشرقية وتطردهم منها. وفي قطاع غزة المحتل، الذي لا يزال يعاني من العدوان الإسرائيلي العسكري لعام ٢٠٠٨، تتسبب الممارسات والسياسات القاسية للسلطة القائمة بالاحتلال، ولا سيما الحصار غير القانوني الذي يسجن ١،٥ مليون فلسطيني يعيشون في القطاع، في تفاقم الفقر والحرمان والمعاناة. وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والزعماء الفلسطينيون من أجل التوصل إلى تسوية للنزاع، تواصل إسرائيل تخريب عملية السلام من خلال مواصلة حملتها الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في القدس الشرقية، وفي المناطق المحيطة بها، على الرغم من الإجماع العالمي على حقيقة مفادها أن كل ذلك يعرقل خطة السلام، وعلى الرغم من عدم شرعية هذه المستوطنات التي تنتهك اتفاقية جنيف الرابعة، وأحكام القانون العرفي ذات الصلة، والأحكام ذات الصلة بنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وتؤدي أيضا المستوطنات وبناء الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى تشريد الآلاف من المدنيين.

٤٧ - وما بين الحكومة والمستوطنين البالغ عددهم ما يقرب من ٥٠٠ ٠٠٠ مستوطن مرورا بقوات الاحتلال، فإن ضرورة تحمل مسؤولية الأضرار المرتكبة ضد الفلسطينيين هو الاستثناء لا القاعدة. وإذا استمر عدم وضع إسرائيل موضع المساءلة، فإن ذلك سوف يشجعها على العمل دون خشية العقاب على نحو ينتهك بشكل صارخ القانون الدولي، ويصبح احتمال التوصل إلى إنهاء كامل للاحتلال الإسرائيلي وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير هدفا بعيد المنال.

٤٨ - **السيد سريفالي** (تايلند): قال إنه يؤكد التزام حكومته القوي بتعزيز وحماية حقوق الإنسان بما في ذلك الحق في التنمية والأمن الإنساني. وأعرب عن سروره لأن تايلند حققت بالفعل العديد من الأهداف الإنمائية للألفية بما في ذلك الهدف الأول، وهي على الطريق لتحقيق جميع الأهداف الأخرى. وأحدث نجاح حققه البلد هو المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وصحة الأم. وتبذل تايلند جهودا مضاعفة في الوقت الراهن من أجل تعزيز الحقوق الأساسية للفقراء، ولا يقتصر ذلك على حقهم في التعليم وفي الرعاية الصحية، بل يشمل أيضا تكافؤ الفرص على الصعيد الاقتصادي واللجوء إلى العدالة.

٤٩ - وأضاف أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان في تايلند ينطبقان أيضا على الأجانب. وقانون العمل المتعلق بالأجانب يضمن لجميع العمال الأجانب المسجلين الاستفادة من نفس الحماية الاجتماعية ونفس الحقوق التي يتمتع بها العمال التايلنديون. ويسمح صندوق خاص للعمال الذين في وضع قانوني غير واضح بالاستفادة من العلاج والخدمات الطبية في المستشفيات العامة. وأخيرا، يتم قبول جميع الأطفال بدون شرط الجنسية في المدارس العامة.

٥٠ - ومضى يقول إن تايلند التي عملت بلا كلل على مكافحة الاتجار بالبشر على الصعد الوطني والإقليمي والدولي تدرك أن المهاجرين غير الشرعيين في وضع ضعيف وترى أن أفضل علاج لهذا الوضع هو إضفاء الطابع الشرعي على وضعهم من أجل السماح لهم بالحصول على عمل بشكل رسمي. وبينما تشجع تايلند قنوات الهجرة الآمنة والنظامية والقانونية، فإنها تحاول تسجيل جميع المهاجرين غير الشرعيين الموجودين في البلد وجعل وضعهم نظامي، فوقعت على

مذكرات تفاهم مع البلدان المجاورة من أجل إدارة هجرة اليد العاملة وحماية حقوق المهاجرين الوافدين من هذه البلدان.

٥١ - وتفضل تايلند، إدراكا منها لتعقيد كثير من المشاكل المتعلقة مختلف المحافل الإقليمية والدولية، بما في ذلك اللجنة الحكومية الدولية الجديدة لحقوق الإنسان في رابطة جنوب شرق آسيا. وإذ بحقوق الإنسان، الحوار البنّاء على الشجب العلني. وهي نشطة في إن تايلند عضو جديد في مجلس حقوق الإنسان فإنها تأمل أن تلعب دورا موحِّدا وبنّاء بين مختلف وجهات النظر المتعارضة من خلال تعزيز التعاون وتوافق الآراء واتخاذ التدابير الوقائية والتعريف بحقوق الإنسان وتعزيز القدرات.

٥٢ - **السيد علي حسن** (السودان): قال إن حقوق الإنسان، على الرغم من أن تعزيز وحماية هذه الحقوق هدف يعترف به الجميع، إلا أنها لا تزال منتهكة في العديد من البلدان - كما هو الحال في السودان - التي تعاني من آثار الاستعمار والحروب، وبالتالي يجب عليها أن تبذل المزيد من الجهود من أجل التوصل إلى تحقيق السلام والاستقرار، وهما شرطان أساسيان للتنمية ولإعمال حقوق الإنسان. وعليه، من غير المقبول أن تنصب بعض البلدان نفسها لتكون شرطيا على العالم بينما ترتكب هي نفسها أسوأ الانتهاكات في العصر الحديث. ويساور الوفد السوداني بالغ القلق بسبب الطريقة المغرضة التي يطبق بها الاتحاد الأوروبي حقوق الإنسان. والواقع أن العديد من الأشخاص الذين يهاجرون إلى بلدان الاتحاد الأوروبي للهروب من الحروب والفقر ينتقلون من سيئ إلى أسوأ: وهم يخضعون للمعاملة القاسية ويحرمون من الحق في العمل وتتقيد حريتهم ويتعرضون للقيود في ممارسة حريتهم الدينية؛ ويتم السخرية من رموزهم الدينية باسم حرية التعبير، ويُحرمون من الحق في ارتداء ما يناسبهم من ملابس. ويقعون ضحية الأحزاب السياسية المعادية للأجانب التي تحاول تقييد ممارساتهم الدينية باسم الاندماج، وتقوم السلطات بإخضاعهم للتعذيب باسم مكافحة الإرهاب. ويحث الوفد السوداني الاتحاد الأوروبي على استئناف الحوار ووقف تسييس حقوق الإنسان.

٥٣ - وأضاف أن السودان يندد كذلك بالعديد من محاولات التي يقوم بها المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمعالجة مسألة حقوق مثليي الجنس في إطار مختلف المواضيع، بدعم كامل من بعض بلدان الاتحاد الأوروبي، ويرفض السودان إدراج هذه المسألة في مشاريع القرارات دون التوصل أولا إلى اتفاق مسبق حولها مع المجتمع الدولي.

٥٤ - ومضى يقول إنه يتفق أيضا مع المقرر الخاص المعني بالشعوب الأصلة على أنه يجب على الحكومة النيوزيلندية تطبيق التوصيات الواردة بشأنها.

٥٥ - وأخيرا قال إنه يدعو إلى تعزيز دور مجلس حقوق الإنسان وآلياته، ويطلب أن يتم النظر مرة أخرى في الحالة الخاصة لبعض البلدان قيد الاستعراض، ويدعو إلى حوار يتسم بديمقراطية أكبر وموضوعية أكبر ويأمل أن يتم منح المسائل الاجتماعية والثقافية وحقوق الإنسان الأهمية التي تستحقها، بحيث يمكن التوصل إلى أرضية مشتركة وتشجيع الحوار بين الثقافات والحضارات.

٥٦ - **السيدة جاربوسينوفا** (كازاخستان): قالت إن ممارسة حقوق الإنسان لا تزال تواجه عقبات بسبب الأزمة المالية العالمية على الرغم من الانتعاش الاقتصادي. وقد اتخذ رئيس كازاخستان التدابير اللازمة لزيادة تمويل التنمية الاجتماعية، ويعتزم تحسين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في البلد، وإصلاح قوات الأمن، وتطوير منظمات المجتمع المدني، وتعزيز مكافحة الفساد والجريمة.

٥٧ - وأضافت أن كازاخستان تستطيع أن تفتخر من تحقيق العديد من الإنجازات في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك العديد من القوانين المتصلة باللاجئين

وطالبي اللجوء، والمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء، ومنع الجريمة. ويرمي المشروع السياسي للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠ الذي وافق عليه الرئيس إلى إصلاح التشريعات الوطنية لإزالة صفة الجريمة عن بعض المخالفات وتطبيق عقوبات بديلة عن السجن. ووقعت كازاخستان، بالإضافة إلى رغبتها في جعل تشريعها يطابق المعايير الدولية، على البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وصدقت على اتفاقية حماية الطفل والتعاون في مجال التبني على الصعيد الدولي.

٥٨ - ومضى يقول إن كازاخستان، إدراكا منها بالدور المركزي الذي يلعبه مجلس حقوق الإنسان، قدمت ترشيحها للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، وتعهدت إذا تم انتخابها بالعمل على زيادة مصداقية وفعالية المجلس وتحسين الاستعراض الدوري الشامل. وتعتزم كازاخستان عدم ادخار أي جهد من أجل تنفيذ جميع التوصيات الناجمة عن الاستعراض الدوري الشامل، ووجهت دعوة مفتوحة إلى جميع المكلفين بولايات بموجب الإجراءات الخاصة للمجلس لزيارتها. وتفي كازاخستان بالتزاماتها من خلال تقديم تقاريرها الدورية بموجب الصكوك الدولية المتصلة بحقوق الإنسان. وإذ تتولى في الوقت الراهن رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فإنها تؤيد بنشاط البعد الإنساني، وتسلط الضوء على مواضيع مثل التسامح، وعدم التمييز، ومكافحة الاتجار بالبشر، والمساواة بين الجنسين.

٥٩ - **السيدة سميث** (النرويج): قالت إنها ترحب بوضع ولاية المقرر الخاص المعني بالحق في تكوين الجمعيات والتجمع السلمي، وهو أمر يشكل حجر الزاوية في تعزيز وحماية جميع الحقوق، وتؤكد من جديد اعتراض بلدها على عقوبة الإعدام سواء لعدم إمكانية الرجوع عن العقوبة في حالة وقوع خطأ قضائي أم ميل العقوبة إلى التشجيع على اتخاذ موقف غير مسؤول إزاء الحق في الحياة.

٦٠ - وأضافت أنها تعترف بنجاح الاستعراض الدوري الشامل، إلا أنها تلاحظ أنه لا يتناسب مع حالات الطوارئ في مجال حقوق الإنسان. وتوجه النظر إلى حالة ميانمار التي لم تف بوعدها باتباع عملية انتخابية حرة ونظامية في الانتخابات المقررة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠؛ وتوجه النظر أيضا إلى إيران حيث هناك تآكل في سيادة القانون نتيجة الاعتقالات التعسفية، والتعذيب في السجون، والحد من حرية التعبير والحق في التجمع، وإعدام القصّر؛ كما توجه النظر إلى السودان حيث تحث الأطراف في اتفاق السلام الشامل على تهيئة الظروف المؤاتية من أجل إجراء الاستفتاء المزمع تنظيمه في عام ٢٠١١؛ وتوجه النظر أيضا إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث يحرم الاحتلال الإسرائيلي السكان الفلسطينيين من حقهم الأساسي في تقرير المصير؛ كما توجه النظر إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حيث يعاني السكان من حالة إنسانية سيئة ونقص غذائي يثير القلق؛ وتوجه النظر كذلك إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث حالة حقوق الإنسان في خطر؛ وتوجه النظر أخيرا إلى أفغانستان حيث تؤيد عملية المصالحة التي سيقوم بها الأفغان أنفسهم، بمن فيهم أعضاء المعارضة المسلحة الراغبون في نبذ العنف.

٦١ - **السيد راستم** (ماليزيا): قال إن لدى كل دولة الحق غير القابل للتصرف في اختيار نظامها الاقتصادي وهيكلها الاجتماعي وقيمها الثقافية بحرية تامة. وإذ تؤكد ماليزيا أن ممارسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلدان النامية بصفة خاصة أمر أساسي على غرار الحقوق السياسية والمدنية، فإنها تندد بتسييس حقوق الإنسان ونزعة البلدان المتقدمة إلى إضفاء الشرعية على تفسير تعطيه لحقوق الإنسان لم يقره المجتمع الدولي.

٦٢ - وأضاف أن الدستور الماليزي يضمن الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ومن واجب ماليزيا، بوصفها دولة متعددة الأعراق ومتعددة الأجيال ومتعددة الإثنيات، أن تضمن أن الحقوق الفردية لا تتجاوز حقوق المجتمع. وإن مبدأي التسامح والوحدة الوطنية هما العنصران الأساسيان في نظامها الاجتماعي. ويتعين على المجتمع الماليزي أن يواصل انفتاحه على الحقوق المدنية والسياسية دون ضغوط خارجية تُفرض عليه، وأن يتقدم في هذا المسعى بالسرعة التي تناسبه.

٦٣ - ومضى يقول إن الحكومة تلاحظ أنه لا يوجد توافق للآراء فيما يتعلق بمسألة عقوبة الإعدام التي تندرج تحت نظام العدالة الجنائية التي يختارها كل بلد. وعلى هذا النحو، فإن مشروع القرار المعنون ''الوقف الاختياري لاستخدام عقوبة الإعدام''(A/C.3/65/L.23) لا يحترم جميع وجهات النظر حول المسألة، ويحاول توجيه القانون الدولي في اتجاه معين. ولايتم تنفيذ عقوبة الإعدام في ماليزيا إلا في أكثر الجرائم خطورة وعلى أساس براهين متينة. ومن أجل الحد من عدد أحكام الإعدام، من المقرر تعديل التشريع المتعلق بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإعادة تسمية الاتهامات.

٦٤ - وأضاف، في معرض الإشارة إلى أن الاستعراض الدوري الشامل يشكل بديلا جيدا لتقارير البلاد حول مسألة حقوق الإنسان، أن ماليزيا تحث جميع الدول على اغتنام الفرصة المتاحة لها من أجل معالجة تعزيز وحماية حقوق الإنسان بطريقة بناءة من خلال التعاون.

٦٥ - ومضى يقول إن الخوف من الإسلام السائد في بعض المناطق من العالم أمر يثير القلق، وأمر يلاحظ أيضا في بعض الأوساط السياسية والفكرية، مما يضفي على هذا الخوف نوعا من الشرعية. ومن أجل مكافحة التطرف الذي هو مصدر هذه الظاهرة، اقترح رئيس وزراء ماليزيا تشكيل ''حركة عالمية من المعتدلين'' مؤلفة من جميع الديانات.

٦٦ - وأضاف أن ماليزيا تعتزم تنقيح قانونها الوطني من أجل جعله يطابق الصكوك الدولية التي تعتزم الانضمام إليها، مثل العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان أو الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وفي تموز/يوليه ٢٠١٠، أصبح البلد طرفا في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وهناك أيضا لجنة حكومية مكلفة بدراسة مختلف المسائل المرتبطة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل. وقد تم تعزيز دور وأداء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالإضافة إلى تعزيز حملات التوعية التي تقوم بها داخل مختلف الفئات الاجتماعية، وتواصل الحكومة تشجيع التعاون بين المجتمع المدني وأجهزة الدولة.

٦٧ - **السيد حلمي** (العراق): قال إن بلده، إذ يؤكد استعداده للوفاء بالتزاماته الدولية في مجال حقوق الإنسان، يشير إلى أنه انضم إلى الصكوك الدولية الرئيسية في هذا المجال ويعتزم التوقيع على غيرها. ويمثل الإرهاب مع ذلك مشكلة رئيسية بالنسبة للحكومة التي تعمل بدون كلل على حماية النساء والأطفال والمسنين، وأماكن العبادة، والأقليات الإثنية والدينية. وقد اعتمد بلده قوانين تسمح لقوات الأمن العراقية بالقبض على عدد من الإرهابيين المنتمين إلى تنظيم القاعدة وبوضع حد للعنف.

٦٨ - وأضاف أن الدستور العراقي يشكل نصا مرجعيا لحماية وتعزيز حقوق الإنسان لأنه يضم أحكام القانون الدولي في هذا المجال. وقد أنشأ العراق مؤسسات وطنية مسؤولة عن رصد حقوق الإنسان وذكر أي انتهاكات في هذا المجال، كما أنشأ معهدا وطنيا لحقوق الإنسان من أجل تعزيز ثقافة الحوار والتسامح والسلام، وتسوية المسائل المتعلقة بالسجناء والمفقودين والمقابر الجماعية. وبدأ بتنقيح البرامج المدرسية، وتوسيع نطاق حرية الصحافة ووسائل الإعلام، وسمح بإنشاء عدد كبير من قنوات التلفزيون

الفضائية، وأعد قانونا للإعلام. وهو يعزز من ناحية أخرى استقلال العدالة ويبذل قصارى جهده لضمان النزاهة وحماية حقوق المواطنين.

٦٩ - ومضى يقول إن الحكومة العراقية التي تسعى إلى إرساء أسس دولة ديمقراطية موحدة ومستقرة، يعيش فيها جميع المواطنين في سلام وأمان، ويكون لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الالتزامات، ترحب بدعم المجتمع الدولي من أجل إعادة إعمار العراق.

٧٠ - **السيد ماكني** (كندا): قال إنه، إذ يرحب بتعيين المقرر الخاص المعني بالحق في تكوين الجمعيات والتجمع السلمي، الأمر الذي يشكل خطوة أساسية لحماية المجتمع المدني الذي عانى من معاملة سيئة في العديد من مناطق العالم خلال السنوات الماضية، يشير إلى أن بلده يساهم في تعزيز هذا الحق من خلال ترؤس فريق عمل معني بإعادة التأهيل وحماية المجتمع المدني داخل مجتمع الديمقراطيات. وإذ يعرب عن أسفه لأن بعض الدول تفرض رقابة ومراقبة على تكنولوجيات المعلومات، وإذ تندد كندا بالاعتداءات المرتكبة ضد الصحفيين في كل أنحاء العالم، تحث الدول على العمل معا من أجل حماية حرية الرأي والتعبير اللذين يشكلان أساس الديمقراطية.

٧١ - وأضاف أن كندا يساورها القلق بسبب حالة الحقوق الأساسية في عدد من البلدان. ففي بيلاروس، يساورها القلق بصفة خاصة بسبب عدم وجود انتخابات حرة، وتضييق نطاق الحريات السياسية، وسيطرة الدولة على وسائل الإعلام وفرض قيود على المنظمات غير الحكومية ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان. وفي ميانمار، حيث يعاني الشعب أيضا من انتهاكات خطيرة لحقوقه الأساسية، تحث كندا السلطات على الإفراج بدون شرط عن جميع السجناء السياسيين بمن فيهم أونغ سون سو كي. وفي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يتم بصفة خاصة انتهاك حرية الرأي وحرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات. وفي إيران، تدهورت الحالة منذ الانتخابات الرئاسية التي انعقدت في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، ويتم حرمان العديد من الأقليات من إمكانية الممارسة الفعالة لحقوقها. وفي زيمبابوي، على الرغم من الانخفاض في عدد انتهاكات حقوق الإنسان، لا يزال العديد من الناشطين السياسيين والنقابيين وأعضاء وسائل الإعلام والمجتمع المدني يقعون ضحايا لأعمال العنف والتخويف. وأخيرا، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تشعر كندا بالذعر بسبب وجود حالات عنف جنسي على نطاق واسع، وبسبب التهديدات الموجهة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان فضلا عن المحققين التابعين للأمم المتحدة. وتشجع كندا هذه الدول على بذل كل جهد ممكن من أجل ضمان سلامة السكان وممارستهم الفعلية لحقوق الإنسان.

٧٢ - **السيد بيركايا** (إندونيسيا): قال، في معرض تأكيده على أن بلده وقّع على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، إن الاستراتيجية الإندونيسية لتعزيز حقوق الإنسان التي تتبع الأولويات الست التي حددها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ترتكز على فكرة أن الديمقراطية والتنمية مرتبطتان ارتباطا وثيقا. وفي إطار خطة عملها الثانية لحقوق الإنسان، سعت إندونيسيا إلى تقوية مؤسساتها الوطنية من أجل تعزيز حقوق الإنسان واستعدت للتصديق على الصكوك الدولية. كما أنها جعلت مؤسساتها وتشريعاتها تطابق القانون الدولي المتعلق بحقوق الإنسان، وركزت على تثقيف الجمهور في موضوع حقوق الإنسان وتطبيق القواعد والمعايير المتعلقة به. وفي إطار خطة عملها الوطنية الثالثة (٢٠١٠-٢٠١٥)، قال إن إندونيسيا تعلق أهمية على تحسين الاتصالات ومواءمة أعمال لجانها المحلية وعددها ٤٥٦ لجنة مسؤولة عن تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالمعايير الدولية المتصلة بحقوق الإنسان.

٧٣ - وعلى الصعيد الإقليمي، ترحب إندونيسيا بإنشاء اللجنة الحكومية الدولية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لحقوق الإنسان، التي سوف تساهم في تنشيط وتعزيز وحماية حقوق الإنسان في المنطقة. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، هناك هيكلان آخران تشارك فيهما إندونيسيا ويكملان النظام القائم: لجنة رابطة جنوب شرق آسيا لتعزيز وحماية حقوق المرأة وحقوق الطفل، وحلقة العمل الخامسة عشرة للتعاون الإقليمي من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٣.